

فلو وافقوا دفع الوكيل بالثمنه اجزاها كما ذكرناه في  
الشرح وفي الحج عن الغير الاحتياطية المأمورين  
هو من باب النيابة فيها لان الاختلاف انما هو من  
المأمور فالغير نيابة **الثالثة** اشتملت قاعدة الاقرار  
بما صرحها اضلي عن قول المدعي كما تبين لك وقد اتينا  
على عيون مسائلها والافضل انما لا تحصى ونوردنا  
لاستقصي **رابعة** تجزي قاعدة الامور بمقاديرها  
في علم العربية ايضا واذا اعبروا ذلك في الكلام  
فقالوا تجزيه وهو المهور وما في اراط القصد منه فلا يسمى  
كلاما ما يطلق به الدائم والساهي وما تخلفه الحيوانات  
المخلقة وحالت بعضها فلم يشترطوا في ذلك كلاما  
واختاروا بوجوه وان فروع على ذلك من الفقه ما اذا  
حكمت لا يملكه فكله نائما بحيث يشترط في ذلك وفي  
بعض رقاب المملوطة شرط ان يوقفه وعليه  
مشايخنا لا يتراد المثلثه كان كما اذا اذاه من بعد  
وتلو حيث لا يتبع صوته كذا في الهداية والمصنفاته  
فذا اختلف القضي كما بيناه في الشرح ولم ازل حكما اذا  
كلمه بغيره او محبونا او مكران ولو جمع انه التجزؤ  
من محبوان بغيره بعد وجوبها على المختار لعدم احقية  
القاري فلات ما اذا استتمها من حيث اوجها في الجمع  
من المحبون لا يوجبها ومن الدائم بوجوبها على المختار ولذا

المثلثه انما هي  
في قوله تجزيه

فانما يتبعه  
المصنفات

وكتايبه يستاعها من سكران ومن ذلك المنادى النكرة  
ان فقد نداء او لحد يحد بترف فوجبت بناؤه على الغم  
والام بترف واعرف بال نصب ومن ذلك العلم المنقول  
من صفة ان يقصد به لمح الصفة المنقول فيها ادخل  
فيه ال والافلا وفروع ذلك كثيرة وتجزيه في القاء  
في العريض فان الشعر عن جاهله كلامه مؤزون موقوف  
به ذلك انما يتبع في ذواتها اتفاقا لا عن قصد من  
المعتم فانها لا يسمي شعرا وعلى ذلك خرج ما وقع في  
كلام الله تعالى كقوله تعالى ان تتالوا القرآن فليسمعوا  
وما يخفون او يسئروا الله صلى الله عليه وسلم كقوله  
صلى الله عليه وسلم هل انت الا اصبح دميت وفي سبيل  
الله بما لقيت **القاعدة الثانية** اليمين لا يرد  
بالسكود ليلها ما رواه مسلم عن ابي هريرة مرفوعا  
اذا وجد احدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه اخرج منه  
شيئا او لا تخرج من المشرك حتى يسمع صوتا او يعيد  
بشأنه في فتح الدين من باب الاحتاس ما يوجبها فتسوق  
عبارة بتمامها قوله نظهر البياضة واجبيته  
بالامكان فاما اذا لم يتمكن من الاذ لم يلحقا خصوصا  
المحل المصاب مع العلم بتمسك الثوب قبل الواجب غسل  
طرف منه فان غسله بغيره ولا يجره ذلك الوجب ان  
لا اثر للغير وهو ان يفصل بفضة مع ان الاصل طهارة

يبين